

بسم الله الرحمن الرحيم

République Islamique de Mauritanie
Honneur - Fraternité - justice



الجمهورية الإسلامية الموريتانية
شرف - أخاء - عدل

Parquet Général Prés la
Cour Suprême

النيابة العامة لدى المحكمة العليا

N°.....الرقم

Nouakchott le : ...
انواكشوط بتاريخ

023/2017

2449 JAN 2017

24 JAN 2017

Le procureur général

المدعي العام

إلى السادة

المدعون العامون لدى محاكم الاستئناف

ووكلاء الجمهورية لدى محاكم الولايات

الموضوع: تعميم

انطلاقا مما يقع على عواتقكم من مسؤوليات جسيمة تتطلب اليقظة والحرص التام على احترام وتنفيذ ما أناطه القانون بكم من مهام تتصف في حقيقتها وواقعها بالتشعب والتعدد لارتباطها بالسهر على انسيابية العمل القضائي والحرص على تطبيق القانون ، سواء تعلق الأمر بالالتزام التام بمواقيت الدوام أو بالتعاطي مع مختلف مراحل الدعوى العمومية التي يعد حضور النيابة العامة في جميع مفاصلها أمرا أساسا وجوهريا بوصفها من يمثل الحق العام ويدافع عن مصالح الدولة والمجتمع على أن النيابة العامة وإن كانت طرفا أصيلا في القضايا الجزائية فإنها إلى جانب ذلك تعد طرفا منضما في القضايا المدنية بالمفهوم الواسع وهذه الصفة تفرض عليها الصرامة في تطبيق القانون وفق ما تتمتع به من اختصاصات في هذا المجال.

وفي هذا الإطار فإن السنة القضائية المنصرمة وإن كانت قد مكنتنا من الاطلاع عن كثب على كيفية تعاطي أفراد النيابة مع ما تم عرضه عليهم من شكاوي وما تم تقديمه من طلبات ونشره من ملفات وقضايا ، فإننا نأمل من خلال السنة القضائية الجديدة أن يتعزز ما تم تحقيقه من مكتسبات وأن يتم التغلب على ما تم تسجيله من عقبات مع تمنياتنا أن نسجل جميعا خلال هذه السنة حصادا قضائيا متميزا، وسبيلا إلى ذلك فمن واجب الجميع الالتزام والتقيد بفحوى التعليمات التالية:

أولاً: في مجال تحريك الدعوى العمومية وممارستها من اللازم عليكم السهر على احترام ما وضعه القانون من أحكام تتعلق بما يتم اتخاذه من إجراءات قبل تحريك الدعوى العمومية وأثناء تحريكها

وممارستها، وفي هذا المجال يتعين عليكم العمل على تفعيل ما خوله القانون لكم من سلطة في الإشراف والإدارة والمراقبة على ما يقوم به ضباط الشرطة القضائية، وذلك من خلال مدهم بالتعليمات اللازمة للحراسة النظرية وذلك من خلال القيام بزيارات دورية للمخافر قصد التأكد من ظروف اعتقال المشتبه فيهم ، وأن تقوموا بالتصرفات المناسبة بشأن ما يتم تقديمه إليكم من شكايات وما تتم إحالته من محاضر مع التقيد بالعناية والدقة اللازمين فيما يتعلق بتكييف الوقائع والتعامل مع القضايا المتشابهة انطلاقا من معيار موضوعي دون التمييز إلا على أساس اختلاف الظروف الموضوعية الخاصة بكل قضية مع احترام الآجال والتقيد بالأشكال فيما تقومون بتسجيله من طعون ومتقدمون به من طلبات ، على أن تستخدموا ما خوله القانون لكم من حق في الطعن بطريقة موضوعية وعقلانية نابعة من خطورة الوقائع وظروف ارتكابها وواقع مرتكبيها وحجم الأدلة المتوفرة بشأنها حتى تتمكنوا من تبرير الأسباب التي دفعتكم إلى تسجيل ما قمتم بتسجيله من طعون، ومن واجبكم كذلك توفير العناية اللازمة لما يتم عرضه عليكم من قضايا تتعلق بمصالح البلد وسمعته وتلك التي تكون الدولة أو إحدى مؤسساتها طرفا فيها، وفي هذا الإطار نشدد على ما يتعين أن يوليه الجميع من عناية خاصة فيما يتعلق بجرائم الفساد المالي والإرهاب والمخدرات والاسترقاق والتعذيب وغيرها مما يمس حريات الأفراد خارج إطار القانون وحقوق الإنسان .

ثانيا: في مجال التنفيذ الذي يعد ثمرة للعمل القضائي وآخر مرحلة من مراحله فإن من واجبكم التأكد من حسن سير إجراءاته من خلال السهر على تنفيذ الأحكام والغرامات الصادرة في الميدان الجزائي ومراقبة مدد الحبس المحكوم به حتى لا يكون المحكوم عليه في وضعية حبس تحكمي ، وأن تسهروا في هذا المجال دائما على القيام بزيارات دورية للسجون التابعة لكم حتى تتمكنوا من مراقبة الحبس الاحتياطي وحسن تنفيذ العقوبات المحكوم بها بحيث تقومون على إثر ذلك برفع تقارير تتضمن ما قمتم بتسجيله من ملاحظات في هذا الشأن وأن تعملوا على مد يد المساعدة في مجالات التنفيذ الأخرى متى توافرت الشروط الشكلية والموضوعية اللازمة على أن يتم ذلك ضمن آجال معقولة تتناسب وطبيعة كل ملف بحيث لا يتأخر مد يد المساعدة في التنفيذ دون مبرر واضح.

وفي الأخير فإن من واجبكم موافاتنا بما يدل على توصلكم بهذا التعميم وما ستقومون به من إجراءات لتنفيذه والتقيد بمضمونه.

وفقنا الله وإياكم لما فيه خير البلد.

سيدي محمد محمد الأمين

